

نورة الكعبي: رؤية القيادة المرتكز الرئيسي للوزارة لتطوير خططها



«أبوظبي:» الخليج

أكدت نورة بنت محمد الكعبي، وزيرة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي، أن التميز سمة بارزة في مسيرة عمل الوزارة، التي حرصت على تكريس جهودها وطاقاتها على مدى السنوات العشر الماضية لتقديم نماذج مبتكرة من الأداء وللانتماء بعمليات التنسيق بين السلطين التنفيذية والتشريعية إلى آفاق جديدة من تكامل الأدوار لخدمة المجتمع الإماراتي.

جاء ذلك في كلمتها الافتتاحية بمناسبة إطلاق تقرير «حصاد 10 سنوات»، الذي أصدرته الوزارة مؤخراً ويختصر مسيرة عمل وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي منذ انطلاقتها في العام 2006، ومراحل عملها التي اتسمت بإطلاق المبادرات المبتكرة التي تصب في خدمة الوطن والمواطن وتحفيزه ليكون في المرتبة الأولى وفي المكانة التي يستحقها عالمياً.

وبينت الكعبي أن رؤية القيادة الرشيدة كانت المرتكز الرئيسي للوزارة لتطوير خططها واستراتيجياتها، وقالت: «في هذه المناسبة نجدد العهد للقيادة الرشيدة التي تضع المستقبل هدفاً لها للوصول بدولتنا إلى مراتب عالمية متقدمة، وعلى

العمل للتوظيف الأمثل للابتكار والاستثمار الأفضل بالكوادر البشرية الثروة الأعلى لدولة الإمارات لتحقيق رؤيتها في الريادة والتقدم عالمياً».

وأوضحت أنه وعلى مدى السنوات العشر الماضية كان للوزارة دور حيوي في توجيه بوصلة الجهود البرلمانية نحو مصلحة الوطن والمواطن.

وتضمن التقرير تعريفاً ببرنامج التمكين السياسي لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة «حفظه الله»، والذي أسس لمرحلة جديدة من المشاركة السياسية في دولة الإمارات تتناسب مع خصوصية المجتمع الإماراتي وطموحاته، وتحويله إلى واقع ملموس يلمس نتائجه جميع أفراد المجتمع الإماراتي.

وأوضح التقرير مساهمة الوزارة وبشكل محوري في تعزيز العلاقة بين الحكومة والمجلس، حيث عملت على تعزيز العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وعقد لقاءات دورية ومستمرة تجمع ممثلي الجهات الحكومية الاتحادية وممثلي أمانة المجلس الوطني الاتحادي.

وبين التقرير أنه نتيجة التنسيق الفعال بين المجلس والحكومة خلال السنوات العشر الماضية تمت مناقشة (121) مشروع قانون ومناقشة (53) موضوعاً عاماً ومناقشة والإجابة عن (405) أسئلة.

كما شهدت الجلسات نسبة حضور مكثفة من الوزراء وممثلي الحكومة، كما أن الوزارة ولتحقيق أقصى قدر من الفعالية والتميز نظمت الملتقى الأول من نوعه المتخصص في بحث آليات التنسيق بين ممثلي الحكومة والبرلمانات، والذي حظي بمشاركة كبيرة من 14 دولة.

كما تضمن التقرير سرداً للمراحل التي مرت بها الوزارة منذ تأسيسها في العام 2006، ودورها في تعزيز الوعي السياسي لدى جميع أفراد المجتمع